تجب عليه وكذا ان صحت بعد الدخول بها ثم عادت نزمنة
ثم تعذر النفقة على الاب وسقطت النفقة على الولد او الوالد
بمضي الزمن فليس لمن وجبت له رجوع على من وجبت
عليه لانها لسد الخلة بخلاف الزوجة فلها الرجوع بما مضى
زمنه لانها في نظير الاستمتاع كما تعدم الا لقطة من
حاكم بما ومعناه انها تجددت في الماضي فرفع مستحقها من
والد او ولد لحاكم لا يرى السقوط بمضي زمنها فلحاكم يلزمها
وليس المراد انه حكم بها في المستقبل لان حكم الحاكم لا يدخل
المستقبلات اذ ليجوز للحاكم ان يفرض شيأ في المستقبل يقوم
على الدوام لانه يختلف باختلاف الازمنة او الاب
ينفق على الولد خاصة دون الوالدين انسان غير
متبرع بالنفقة بل انفق ليرجع على ابيه فله الرجوع لان
وجود الاب موسرا كوجود المال للولد لان كان الاب
معسرا وانفق متبرع فلا يرجع على الولد وعلى الام المتزوجة
بابي الوضيع او الرجعية ارضاع ولدها من ذلك الزوج
بلا اجرتاخذه من الاب الا لعلو قدر بان كانت من
اشراف الناس الذين شانهم عدم ارضاع نسائهم اولادهن
فلا يلزمها رضاع فان ارضعت فلها الاجرة من مال الولد
ان كان له مال والا فعلى الاب كالبائن لا يلزمها رضاع فان
ارضعت فلها الاجرة الا ان لا يقبل الولد غيرها اي
غير عالية القدر والبائن فيلزمها رضاعه للضرورة وليها

الاجرة

قوله لسد الخلة بفتح الخاء اي الحاجة
اي ولانها من المؤنة اي الاعانة اه

الاجرة او الا ان يعدم الاب بان يفتقر او يموت ولا مال
للصبي فيلزمها واذ الزمها استاجرت بما لها من يرضعه ان
لم ترضعه بنفسها ولا رجوع لها على الاب او الولد اذا
ايسر ولم لا يلزمها ارضاعه اجرة المثل في مال الولد
ان كان له مال والا فعلى ابيه ولو قبل الولد غيرها او
وجد الاب من يرضعه عندها ابى عند امه مجانا والحاصل
ان من يلزمها ارضاعه فامرها ظاهر وان من لا يلزمها
ارضاعه ان اراد ان ترضعه وترجع باجرة المثل وقال
ابوه عندي من ترضعه مجانا ولا انزعه منك بل ترضعه
عندك فالقول للام على الارجح ومقابله ان القول للاب
ولما انهى الكلام على النفقات اتبعها بالكلام على الحضانة
لما بينهما من المناسبة من حيث النفقة على الولد فقال

سبب الحضانة الذكر المحقق

وحضانة الذكر المحقق وهي القيام بشانه في نومه ويقظته
البلوغ فان بلغ زمنا او مجنونا سقطت عن الام واستمرت
النفقة على الاب اذ ابلغ زمنا ومجنونا كما مر وعليه القيام بحقه
ولا تسقط حضانتها عن المشكل ما دام مشكلا وحضانة
الانثى المدخول بها كاينة اللام وليس
مثل الدخول الدعاله وهي مطيقة ولو كانت الام كافرة او
امة او الولد حر وهذا في الام المطلقة او من مات زوجها
واما من في عصمة زوجها فمتى حق لهما وقولهم والولد حر من
جملة المبالغة رفع بها توهم ان الولد الحر لا تحضنه الامة فاذا